الفصل الرابع عشر

المعجـــزة

لقـد أعطت تلك السنوات الأربع المليئة بالأحـداث في مسـيرة المـملكة الحكم الوهابي بداية حافلة، وأسست له نظامًا للإدارة مهماً وللأسباب الواردة في الفصل السابق، فقد أرسى القاعدة المتينة للإنجازات الخاصة بتحسين البنية الأساسية للحد اللازم والضروري الذي كفل ثبات ما تم تحقيقه سابقًا، وعالجت كل ضعف اعترى النظام الوهابي، ما كان بالإمكان تجاهله لكنه إنجاز استنزف الخزانة إلى آخر قطرة. وكان يتطلب من موارد المملكة المعهودة أن تتدفق في حدودها المعتادة، غير أن ذلك الحلم بقي سرابًا بسبب الركود العام في الاقتصاد العالمي والذي ترك أثره على المملكة، والذي أدى إلى تقلص تدفق الحجيج من دول مثل: الهند وأندونسيا التي أصبحت منتجاتها الزراعية كاسدة في الأسواق العالمية، وبذا لم يكن بمقدور الحجيج من هذه الدول وغيرها القدرة على الحضور للحج والإنفاق السخي في المملكة.

وفي الأشهر التي سبقت حج عام ١٩٣١م بدأت ملامح هذه الأزمة تبرز لدى السلطات والدوائر الرسمية في المملكة، وكان على الحكومة السعودية رهن مواردها المستقبلية لتنفيذ مشروعات مثل: شبكة اللاسلكي في كل أنحاء المملكة وتحسين مياه الشرب في جدة والشراء البذخي للسيارات.

وترتب على ذلك التزامات يجب دفعها تتراوح بين ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه. ولم يكن في مقدور المملكة دفعها آنذاك، خاصة وأن هناك عبء يتمثل في رواتب العاملين لدى الحكومة ناهيك عن هذه المبالغ. وصدر قرار بتأجيل الديون، وهو قرار قبل به الدائنون بشروط معقولة، بينما تأجل كذلك دفع رواتب موظفي الحكومة، في خطوة وصفت بأنها مؤقتة، بسبب الأزمة. وكانت تلك عادة سيئة ولكنها استمرت لسوء الحظ دون ضرورة لذلك؛ مما ترك أثرًا سيئًا على الخدمة المدنية والشرطة. لكننا نستطيع القول بأنه الحكومة طيلة العشرين سنة الماضية استطاعت دفع ديونها بصورة أو أخرى، أما استحقاقاتها فقد تعرضت لتأخير في الدفع والكثير من المماطلات. وعودة إلى الأزمة، فقد حدث أن رافقت الملك في أحد أيام خريف عام ١٩٣٠م في سيارته في إحدى طلعاته بعد الظهر، وكان حزينًا. فلم أتردد أن أسأله عن السبب، فأجاب أن الوضع المالي للدولة يقلقه بشدة وأنه لا يتوقع الكثير من الحجيج هذا العام، وأن الخزانة فارغة وأن الحكومة في حيرة كيف تجابه هذا الموقف، في وقت تفاقمت فيه المصاعب دونما حل. وأجبته، بسرور، أنه وحكومته ينامون على كنوز مدفونة ولكنهم كسالى أو يخشون البحث عنها، ولإيضاح حديثي أكثر قلت له: إن دولته تختزن كنوزًا بسعتها دون الاستفادة منها، وإن الحل هو التنقيب عنها بالخبراء، وأن استغلالها يتطلب خبرة أجنبية ورأس مال أجنبي، ولم تكن الحكومة آنذاك ترغب في إيجاد حلول لتنمية البلاد باستخدام خبراء وجهات أجنبية، بل تكتفي بالجلوس والحديث عن الفقر. وفي النهاية قرأت عليه الآية الكريمة: ﴿ . .إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ. . ﴾ [الرعد: ١١].

قال الملك: "يا فيلبي، إذا منحني شخص مليون جنيه فأنا سأعطيه كل الامتيازات التي يريدها للتنقيب"، وكانت تلك بداية صريحة. ولقد كان هناك أثرياء لكنهم لم يكونوا بالشجاعة الكافية لزيادة ثرواتهم، ولابد أن هناك من يغامر ليزيد ثروته، وقلت له: "حسنًا الأمر ليس سيئًا لذلك الحد، ولكن لا أحد يعطيك مليون جنيه دون إجراء مسح استكشافي عن إمكانات بلادكم. هناك رجل أمريكي في مصر لم تعبء بمقابلته عندما قدم إلى جدة قبل سنوات وهو مستعد لدفع إحدى عينيه لرؤيتك بالأخرى! وقد زار هذا الأمريكي اليمن وساعدها في شتى المجالات وهو يستطيع مساعدتك أيضًا. وهو رجل ثري جداً وله علاقات واسعة في عالم الصناعة الأمريكي؛ واقترحت عليه مقابلته بأسرع فرصة، وقلت له: إن أخبرتني متى ستكون في جدة بعد الحج سوف أكتب له وأنا واثق أنه سيحضر لمقابلتك.

وفي وقت لاحق وصل المستر تشارلز كرين المليونير الأمريكي ومعه جورج أنطونيوس. وأضاف ابن سعود إلى قائمة من تشرف بلقائهم من الملوك والعظماء من الشخصيات خلال ربع قرن من الزمان، وقد دفع مقابل ذلك أفضل ما عنده، لقد وافق على منح الحكومة مهندس تنقيب دون مقابل، وقد عمل هذا المهندس معه لمدة ستة أشهر في الحبشة واليمن وأماكن أخرى؛ وبذا وصل المستر تويتشل إلى المملكة لكشف الكنز المدفون وسط ظروف عاشت فيها المملكة أسوأ أحوالها الاقتصادية؛ وكان كرين قد عاش ثراء والديه ولكنه عاش أيضًا ليرى ثمرة جهوده، أما تويتشل فقد تواصلت علاقته التاريخية مع المملكة حتى وقت قريب، وأضاف عشرين عامًا من الخدمات الجليلة لسيرته.

وكانت هذه بداية اكتشاف الثروات المدفونة في المملكة، التي جعلت منها دولة ثرية. وقد فتح اكتشاف تويتشل للنفط في المنطقة الشرقية والذهب في الحجاز باب التنافس بين الشركات الأجنبية لتنمية مصادر المملكة ومواردها، وبنهاية عام ١٩٣٢م كان المسرح معداً لبداية عرض القصة الجديدة.

وفي صيف ذلك العام وبعد عودتي من مسح الربع الخالي جاء اتصال من لومباردي لوميس ممثلين من شركة نفط كليفورنيا في موضوع البحث عن الزيت وبغرض الحصول على امتياز للتنقيب في المملكة باتفاقية مع الحكومة السعودية. وقد سرى ذلك الحماس من جانبهم، وفي أكتوبر فوجئت ببرقية منهم للتفاوض مع حكومة المملكة عن الشروط التي قد يضعونها لمنح الامتياز. وبسرعة أبرقت لهم الشروط، وبعدها وصل إلى جدة مستر لويد هاملتون وتويتشل مستشاره الفني للتفاوض نيابة عن الشركة. ولم تتوان شركة العراق للنفط في إرسال مندوبها ستيفن لونغريك للتنافس على الامتياز. وكان الأمر المدهش أن مستر فرانك هولمز الذي حصل على الامتياز قبل عشر سنوات وبشروط بسيطة لأبعد حد للشركة الشرقية؛ كان بذلك المنافس الثالث، وغادر فرانك مسرعًا بعد وصوله خلال أيام قليلة، إذا كان عليه دفع مبلغ ٦٠٠٠ جنيه إسترليني وهو عبارة عن الإيجار المتبقي عليه عند إلغاء الامتياز قبل دخوله كمنافس جاد وخطير.

بذا أصبحت الحكومة السعودية أمام منافسين اثنين، واستغرق ذلك الأربعة شهور الأولى من عام ١٩٣٣م. واتفق على أن يدفع من يرسو عليه العطاء مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه على حساب مستقبل الإنتاج واستردادها بواقع

أربعة شلنات لكل طن نفط يستخرج. ووصل الأمر إلى دفع المبلغ وتوقيع الامتياز، وكان سهلاً على المتنافسين دفع المبلغ المطلوب وتلبية كل شروط المملكة، وبقي التنافس، حيث عرضت شركة بترول العراق ١٠,٠٠٠ جنيه ذهباً والأمريكان عرضوا ٥٠,٠٠٠ جنيه ذهباً، أو ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وكان ذلك العرض بسيطًا قياسًا لما سيكون، ولكن آنذاك لم يكن وجود البترول بكميات تجارية قد تأكد. ولم يكن الوقت قد حان على الشركات لدفع أضعاف ذلك المبلغ لما يخفيه القدر مستقبلاً في المملكة والمنطقة المحايدة بين المملكة والكويت وفي المياه الإقليمية للمملكة.

إن تأريخ النفط في المملكة بعد ذلك معروف ولا يحتاج مني إلى تفصيل، ويكفي أن أقول إن الأمريكان سرعان ما بدؤوا العمل في المنطقة الشرقية، وثبت وجود البترول بكميات تجارية بحلول عام ١٩٣٥م. وفي عام ١٩٣٨م بدأ الإنتاج بكميات ليست كبيرة ووصل الإنتاج إلى ٣٠,٠٠٠ برميل يوميًا ببزوغ شمس الحرب العالمية الثانية. واقتضت سياسة الحلفاء أن يصبح ذلك الرقم هو سقف إنتاج المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة، وعدم زيادة الإنتاج. ورغم خسارة المملكة إلا أن ذلك نال تقدير الحكومتين البريطانية والأمريكية وثمنت على ذلك، كما ورد على لسان تشيرشل تقديراً للسند المعنوي الذي حصل عليه الحلفاء خلال الحرب من حكومة المملكة. وصف تشرشل المملكة بقوله: "صديقنا الحميم في زمن الشدة".

وعام ١٩٤٤م سحب الحلفاء الحظر عن إنتاج المملكة، وبدأت الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو) باسمها الجديد مزاولة نشاطها. وطورت

معداتها لزيادة الإنتاج وتكرير البترول. حدثت طفرة في الإنتاج خلال خمس أو ست سنوات أعطت إحدى أفقر بقع الأرض الخير والرخاء اللذين لا يستطيع أحد إحصاءهما وأصبحت أسطورة ألف ليلة وليلة لا تساوي شيئاً مقارنة بما صار عليه الحال في المملكة بعد ظهور رجال غرباء من الغرب وانتشارهم في صحراء المملكة. وملأت طائراتهم سماء المملكة وصاروا يهبطون بها هنا وهناك يجوبون الأرض بحثًا عن الزيت الذي يريده كل العالم لجعل المكائن تدور.

إن الجزيرة العربية التي كانت معبراً لتجارة البهارات والعطور قد فاقت من سباتها العميق لتقدم خدمة للبشرية من ثرواتها الكامنة، كان الإنتاج في حدود ٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا مع إمكانية مضاعفته، وعند اكتمال خط أنابيب البحر المتوسط في أكتوبر ١٩٥٠م ارتفع الإنتاج إلى ٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ليواكب مخزون مستودعات بقيق، الأضخم في العالم بطاقة ٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا. وبذا تكون المملكة قد دخلت عالم ثراء واستقرار غير محدود. ويبقى فقط استخدام هذه الموارد بطريقة حكيمة لصالح البلاد ومواطنيها، خاصة العاملين بالزراعة والرعي.

وقد أثبت الماضي أنه في حالة الحرب وعدم الاستقرار فإن بلداً مثل المملكة تستورد كل موادها الغذائية تكون مهمتها الاقتصادية أكثر تعقيداً. وعليها إذن زيادة إنتاجها من الغذاء لأبعد حد ممكن. وهذا يمكن تحقيقه بتخصيص الأموال وتشجيع الاستثمار، حتى وإن كان ذلك البلد يقع تحت

رحمة الرياح وحالة الطقس، وتنعدم فيها وسائل الزراعة ومقوماتها، زيادة على مخاطر الجراد وأحيانًا فيضانات السيول.

لإقامة تنمية حقيقية هناك حاجة للاستثمار المحلي والطاقات البشرية ورأس المال الذي هو الآن بيد الحكومة وبعض التجار وأصحاب الأراضي، وعلى الحكومة تقع مسؤولية تحقيق آمال الشعب في استغلال الثروات الجديدة. ولا نستطيع أن ننكر أن الحكومة قد أنجزت مشاريع مهمة في الفترة الماضية والبعض تحت التنفيذ والبعض الأخير قيد الدراسة. ورغم أن هذه المشاريع كانت محدودة ومركزة في المدن، فهي مشاريع لم يحلم بها أحد قبل عشر سنوات، وترقى إلى مستوى مثيلاتها في أماكن أخرى في الشرق أو حتى في أوروبا.

أما عنصر التخطيط فقد كان غائبًا، لقد توسعت مدينتي جدة والرياض وتضاعف سكانهما إلى ثلاثة أضعاف خلال العشر سنوات الماضية أو نحوها، نحو الصحراء بصورة غير محكمة ودون خطة مدنية تضعها السلطة. وهنا تأتي الأزمة، فالحكومة التي ظنت أنها قادرة على تناول مشكلات البلد وأصبحت غير قادرة الآن على مواجهة المسائل المعقدة التي برزت خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية والتي لن تجد حلولاً بالطريقة الخيرية التي حلت بها مشاكل الماضي. فالمشكلات الحالية مالية واقتصادية إلى جانب مشكلات سياسية ودولية خطيرة تحتاج من الحكومة إلى عين ثاقبة ونظرة شاملة لحلها تحت الظروف الحالية. كان على المملكة الاعتماد على جهود ظلت غير منسقة وعلى أمانة بعض الأفراد الذين برزوا عبر خبرات من الماضي، ممن هم

موضع ثقة وذوي مقدرات قيادية. ولكن لم يكن هناك الكثير في طبيعة الحكومة كإدارة منظمة "لتأخذ بزمام الأمور واستيعابها بغية حل المشكلات لما يتوافق مع متطلبات دولة حديثة.

إن الأزمة الاقتصادية التي وقعت في ديسمبر عام ١٩٤٩م حدثت وسط عائدات مالية ضخمة واستغلال القطاع الخاص لموارد البلاد وهالة من مشروعات التنمية. لقد كانت مشروعات تستحق الإعجاب، غير أن تنفيذها معًا وفي وقت واحد لم يكن بالأمر الممكن. وفي النهاية فالوضع السيئ في فلسطين خلال السنة الماضية وعدم استعداد المملكة لتكرار التجربة الكورية، كان على المملكة أن تحذو حذو المبادرة المصرية أو ترك الأمر لجامعة الدول العربية. وفي حالة القوى العظمى (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) مالت المملكة إلى قبول منح السلاح للدول العربية رغم ما يمكن أن يقود إليه ذلك من اعتراف بإسرائيل بحدودها المعروفة.

هذه القضايا وغيرها أوضحت أن المملكة لم تكن قادرة على أخذ المبادرة، وهذا الوضع مرده أن كل هذه المشكلات كانت تقع على عاتق الملك شخصيًا، وكانت الحكومة تنظر إليه وحده لأي حل أو مبادرة، وحتى عند إعادة تشكيل الحكومة وإجراء الإصلاحات والتي يحلو للبعض تسميتها "بالديمقراطية" في هذه الأيام، وهذه هي الظروف التي جعلته أوتوقراطيًا بالضرورة، وبطبيعته وبروحه المحبة للخير حاول تقليص الضغوط المتزايدة وعمله اليومي بإيجاد حكومة لبلده تكون ذات أهداف إصلاحية ومدفوعة بشفافية وحب للخير، كما عهدناه طيلة حكمه الطويل الذي تبناه بجهده الخاص ويده التي لم تجد الكثير من العون.

إن ما ورد في الفقرات السابقة كان تحت ظلال تلك المعجزة التي غمرت بلاد العرب في السنوات القليلة الماضية. وكنت قد ألقيت محاضرة أمام بعض المثقفين في لندن عن التحول فوق العادة التي طرأ على مسرح جزيرة العرب والذي أحسست به قبل ثلاثين عامًا في ظروف مختلفة تمامًا، وسألني ناقد من الحضور عما إن كانت دولة كالمملكة دون أي جهد من جانبها يمكن أن تصبح بهذا الثراء في هنيهة من الزمان؟ وأجبته بجواب نال موافقة الحضور، في ظني أن هذا هو جزاء الصبر والفضيلة. ونظرت للسنوات الماضية حين قساوة حياة العرب اليومية وأن الله منَّ عليهم ورزقهم خير الدنيا لإيمانهم وعملهم بما يرضي الله. ولكن قلت لهم: إن الثراء قد يأتي على حساب الصبر والإيمان. وقد يجدون فيه ملهاة عن فضائلهم، فالثراء قد يغري بالفسوق أحيانًا، وفي هذه المناسبة تذكرت قول الملك لي مرة، وقرأ عليَّ ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾. إن الثروة يمكن أن تكون منزلقًا كما حدث في أماكن أخرى، ولكن المعجزة حدثت، وعلى العرب أن يتقبلوها عازمين ألا تكون مصدراً للفساد.

إن الرجل الذي قاد مسيرة هذه الأمة من البرية إلى أرض الميعاد يمكن أن يجلس مطمئنًا إذ إنه لم يحد عن المبادئ التي حكمت كل تصرفاته منذ خمسين عامًا. إن خلفاءه سيجدون الأمر أصعب من أن يسيروا على نهجه في عالم يسير بخطى سريعة نحو المادية بعد أن بسط أياديه الفاسدة على الصحارى باسم الحريات وشعارات عصر المكننة.

إن المملكة التي عرفتها منذ أن كان دخلها الكلي ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنويًا قد أنعم الله عليها بدخل يصل إلى ٨٠,٠٠٠ جنيه يومياً، وقد يقفز

إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه يومياً وليس سنوياً بعد اكتمال خط الأنابيب، ما لم يحدث في الأيام القادمة ما يؤثر على تصدير النفط. وهناك عائد سنوي متوقع يبلغ نحو ١٠ ملايين جنيه من الحجاج ومصادر أخرى.

وفي ظل العائد الحالي البالغ نحو ٥٠ مليون جنيه سنوياً والتطلع للمزيد خلال السنوات القادمة فقد أصبح الوضع المالي والاقتصادي للمملكة ممتازاً دون أي مقارنة بما عرفته طيلة تاريخها. وقد وضح لهم كيف يستخدمون هذا المال، ولكن لا أحد يقول إن كل الأموال قد استغلت بحكمة وشرعيَّه، فقد حدثت تجاوزات وصرف بذخي وأنجزت مشروعات بتكلفة باهظة لم يكن لها مبرر وقد نجم ذلك عن انعدام الخبرة والتسرع وغياب التنسيق بين الأفراد والسلطات المختصة. إن الإنجاز لا يتأتى فقط من وفرة الأموال وكبر الدخل دون إعادة تشكيل وتغيير هيكل الحكومة. ورغم وجود رجال ذوي خبرات وخيال إلا أن مجهوداتهم الفردية لم تكن لتأتي أكلها دون أن يصبحوا جزءاً من الهيكلة الإدارية والتنفيذية المسؤولة أمام الملك. لقد كان هذا هو النهج الذي عُرف عن المملكة في المرحلة الأولى من تاريخها الحديث حينما كان الملك يسيّر دفة الحكومة كما رأيناه خلال مفاوضات الامتياز عام ١٩٣٣م. ولكن تطور الأحداث وتعقيدها خلال السنوات التي تلت أضعفت جهود مستشاري الملك وتركزت المسؤولية والسلطات لدى وزارة المالية التي كانت تسيطر على عدة إدارات بسلطات واسعة. وبذا حدَّت من مبادرات وصلاحيات مدرائها، علماً بأن الجهود الجماعية والمسئولية المشتركة بين الوزارات هي الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن لدولة ملكت الآن مصادر المال والثراء.